

من وزير المالية
إلى

475

الموضوع: حول المآل الجبائي لسندات المساهمة
المرجع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 18 جانفي 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ مصرف أصدر في شهر ديسمبر 2015 سندات مساهمة "شهادات" طبقاً لأحكام مجلة الشركات التجارية مبيّنين أنّ هيئة السوق المالية بينت في نشريتها الرسمية أنّ السندات المذكورة ليست ذات مساهمة عامّة ونشرت خصائصها وهي:

- المدة: 7 سنوات،
 - طريقة دفع أصل المبلغ: مرّة واحدة،
 - الأرباح: تسبقة قارة 6% + مكافآت متغيّرة (النسبة التقديرية 2%)،
 - دفع الأرباح: سنويًا وبعد الجلسة العامّة بالنسبة للمكافآت المتغيّرة،
 - التداول: سندات قابلة للتداول.
- كما بينت نشرة الإعلام أيضا أنّ:
- مسك حسابات المساهمين وإصدار وتسليم شهادات ملكية الأسهم يتمّ من قبل الوسطاء بالبورصة المرخّص لهم في ذلك،
 - مسك ملفّات السندات والخدمات المالية يتمّ من قبل التونسيّة للمقاصّة.
- وعلى هذا الأساس طلبتم معرفة طرق تطبيق الخصم من المورد بالنسبة للأرباح الراجعة للمكتتبين في سندات المساهمة.

جوابا يشرفني إعلامكم أنّه طبقا للتشريع الجاري به العمل تصنف تأجيلات سندات المساهمة ضمن مداخل رؤوس الأموال المنقولة وتخضع تبعاً لذلك المداخل الراجعة للمساهمين في سندات المساهمة لخصم من المورد بنسبة 20% يطبق على الجزء القار والجزء المتغير من الأرباح وذلك مع مراعاة النسب المنصوص عليها باتفاقيات تفادي

الازدواج الضريبي إذا كان المنتفع بالمداديل شخصا مقيما بدولة أبرمت مع تونس إتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي.

ويستوجب الخصم من المورد عند دفع المداديل من قبل الشخص المكلف بدفع المبالغ إلى مستحقيها سواء تم الدفع لحسابه أو لحساب الغير.

وتقبلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسّلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الضريبي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي